دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التمويل والاستثمار في القطاع العام
المصدر:	إدارة الاعمال
الناشر:	جمعية إدارة الاعمال العربية
المؤلف الرئيسي:	مدكور، سعيد
المجلد/العدد:	ع 8
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1977
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	31 - 32
رقم MD:	60471
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأسواق المالية ، الاستثمار ، القطاع العام ، التمويل ، الديون ، القروض ، الذمة المالية ، الإنتاج ، رأس المال ، حقوق الملكية ، البنوك ، المركز المالي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/60471

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التمويل والاستثمار في القطاع العام !

بقلم : سعيد مدكور

يواجه القطاع العام فى مصر عدة مشكلات تمويلية متعددة يمكن تلخيصها فى وجود خلل بالهياكل التمويلية لهذا القطاع ووجود تداخل بين المديونية الخاصة بالحكومة وتلك المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية ومنها يضا وجود قصور فى الاجهزة المتخصصة فى التعامل فى اسهم شركات القطاع العام .

وعلاجا لهذه المشاكل ودعما لما استهدفه القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٧ من تحرير الوحدات الاقتصادية مع تجنب تدخل الاجهزة المركزية بالدولة فى الوظيفة الانتاجية للشركات وما يستتبعه ذلك من فصل للذمة المالية للدولة فى وظيفتها الاقتصادية كمالكه للقطاع العام وبين الذمة المالية للدولة فى مواردها السيادية والتزاماتها المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة ، علاجا لهذا كله فان الامر يستلزم اتخاذ عددا من الاجراءات يمكن ايجازها فيما يلى :

● دعم قدرات التمويل الذاتى للتنمية وذلك بتعبئة المدخرات اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية والمساهمة فى توسعات شركات القطاع العام عن طريق جهاز متخصص يتولى تقديم الضمانات المرتبطة بملكية الدولة واللازمة لهذه الشركات لمباشرة نشاطها وفقا للمعايير الاقتصادية المناسبة ، على ان يتولى هذا الجهاز تخطيط العلاقات التمويلية خلال العمر الاقتصادى للمشروعات وعلى نحو يكفل استخدام العوائد المالية للدولة من الشركات فى التمويل الذاتى للتنمية وفى استهلاك وخدمة القروض وتأمين استرداد المال المستثمر واضطراد النمو .

القروض وتأمين استرداد المال المستثمر واضطراد النمو .

● توفير مقومات التوازن المالى خلال اجل تنفيذ الاستثمارات وذلك بمراعاة طبيعة المشروعات الاستثمارية وطول دورة الاستثمار فان توفير مقومات الاضطراد فى تمويل العمليات الاستثمارية اللازمة لتكامل تنفيذ المشروعات وسرعة انجازها يكفل تحقيق العوائد المستهدفة وتجنب الخسائر المصاحبة للتخلف الزمنى فى تنفيذها او التأثر بسنوية الموازنة وبذلك يمكن التركيز على مشروعات متكاملة تيسر

تأمين التمويل اللازم لانجازها خلال اجل محدد .

● تنمية سوق الاوراق الماليـــة وذلك نظرا لان القاعدة الحالية للانتاج تقوم على شركات القطاع العام والتى سبق توفير جزء كبير من تمويلهـــا عن طريق الاقتراض ويلزم مستقبلا زيادة الاعتماد فى تمويلها على سـوق الاوراق المالية فانه من الطبيعى ان تؤول الذمة المالية لملكية الـــدولة فى شركات القطاع العام الى جهـاز متخصص ليباشر مهام اصـــــدار وتداول الاوراق المالية مـع نظـم الحوافز المالية المناسبة لتشـــجيع المستثمرين ولتأمينهم لمتابعة الحفاظ على التوازن الاقتصادى لقيم ما يطرح من اسهم شركات القطاع العام فـى بورصـــــة الاوراق المالية وتجنب المضاربة عليها او تدهورها نتيجـــة لموقف عارض فى نتائج اعمال بعضها وتوفير مقومات الثقة المالية فيها .

● دعم التكامل فى هيكل الانتـاج وفقا لاهداف التخطيط القومى وذلك بالمعاونـــة فى تأســـيس الشركات المشتركة فيما بين قطاعات الانتـاج المتكاملة او مع راس المال العـــربى والاجنبى لتحقيق النمو المتـــوازن وتنفيذ الاختصاصات المقررة للدولة فى القانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ بالنسبة للاستثمارات المالية فى الشركـــات تأمينا لسلامة مسار هذه الاستثمارات وتوجيهها نحو افضل الاستخدامات من خلال مركز متخصص فى تقييـم وحفز الكفايات الاقتصادية وخدمة سوق الاوراق المالية .

● ايجاد مركز للمسئولية المالية عن راس المال العام بحصر حقـــوق الدولة والتزاماتها المتعلقة بملكيـــة راس المال العام وتحديد المركـــز المالى المجمع للملكية العامة فى قطاعات الانتاج وموازنة ارباح وخسائر ملكية الـدولة فى الشركات وتبعـا لـذلك فصل مديونية للدولة المرتبطة بملكيتها فى القطاع العام عن مديونيتها المتعلقة بوظائفها الخدمية والسيادية كمـــا يؤدى ذلك الى تنظيم العلاقة فيمـا بين الدولة والقطاع العام عـــــلى اساس مسئولية القطاع العام عـن الوفاء بالتزاماته التمويلية وتحقيـق معدلات التنمية الاقتصادية المخططة وفقا لدراسات الجدوى الاقتصادية التى يقام على اساسها وذلك بعـــد ادائه لالتزاماته الضريبية كالقطـاع الخاص ..

(انشـــاء بنك قومى للاســـتثمار)

من هذا المنطلق وبناء على توجيه لجان مجلس الشعب لدى نظـــر مشروع موازنة الدولة لعـام ١٩٧٧ بتوفير التمويل اللازم على المســتوى التجميعى لشركات القطاع العام وذلك بانشاء بنك للتنمية يخصص امـــا للقطاع العام فقط واما للتنمية بصفة عامة ، من هذا المنطلق اعدت الحكومة مشروعا بقرار جمهورى بانشاء بنك قومى للاستثمار والتنميـــة وذلك كجهاز متخصص بتولى جميـــع العمليات التمويلية والاستثماريـــة للقطـاع العـام ومتابعة المركز المالى للملكية المالية للدولة فى الوحـــدات والهيئات الاقتصادية ويحل محـــل المؤسسات الملغاه فى حقوقها والتزاماتها المالية المتعلقة بملكية الدولة فى قطاعات الانتاج ومحفظة الاوراق المالية ومـا يقابلها من حقوق والتزامات فيما لم تحل فيه شركات او هيئات عـامة كما يحل محل صندوق استثمـــار الودائع والتأمينات فى حقوقـــــه والتزاماته المتعلقة بالمؤسســـات والهيئات الاقتصـــادية وفى توظيف الاموال المتاحة للاستثمار وفقـــا للمعايير الاقتصادية المناسبة لاسترداد المال المستثمر وايضا يحل هذا البنك محل جهاز شئون الشركات بـوزارة المالية توحيدا لجهات الاختصاص فى الشئون التمويلية للقطاع العام .

اختصاصات البنك المقترح :

يمكن ايجاز هذه الاختصاصات فيما يلى : ـ

● تخطيط العلاقات التمويلية فيما بين الدولة وقطاعات الانتاج بما يكفل استرداد المال المستثمر خلال العمر الاقتصادى للمشروعات واضطـراد التمويل الذاتى للتنمية .

● تأمين التمويل الطويل الاجـل اللازم لتكامل تنفيـــذ المشروعات الاستثمارية وسرعة انجازها وفقـا لبرامج تنفيذها تحقيقا لعوائـدها المستهدفة .

● تنمية محفظة الاوراق المـالية المملوكة له ومتابعة الحفاظ عـلى التوازن الاقتصادى لقيمة ما يطـرح من اسهم شركات القطاع العـــام ببورصة الاوراق المالية واستثمـار فائض الاموال فى تنميها وتيســير عمليات الاصدار والتداول مع نظم الحوافز المناســـبة لتشـــجيع المستثمرين .

● التعاون مع الاوعية الادخـارية المختلفة فى توفير المدخرات اللازمـة لتمويل المشروعات الاستثماريـــة وللمساهمة فى توسعات قطاعـــات الانتاج ولاصلاح الهياكل التمويليـة وتقديم الضمانات اللازمة للبنـــوك التجارية او المتخصصة او الغير وفقا للمعايير الاقتصادية المناسبة التـى تكفل استرداد المال المستثمر وتنمية راس المال القومى .

● دعم التكامل فى هيكل الانتاج وفقا لاهداف التخطيط القـــومى بالمعاونة فى تأســـيس الشركـات المشتركة فيما بين قطاعات الانتـاج المتكاملة او مع راس المال العـربى والاجنبى لتحقيق النمو المتوازن.